أحكام الشركات المهنية في المملكة العربية السعودية

د. يوسف بن احمد القاسم الزهراني
الاستاذ المساعد في القانون التجاري
جامعة شقراء-المملكة العربية السعودية

المقدمة

نظرًا لأهمية الشركات المهنية اهتم المُشرِّع السعودي بتنظيم أحكام هذه الشركات في نظام خاص، وكان أول نظام صدر في عام ١٤١٢هـ، وصدرت اللائحة التنفيذية في عام ١٤١٣هـ، ويعود سبب اهتمام المُشرِّع السعودي بتنظيم هذه الشركات في نظام خاص إلى إمكانية إنشاء تحالفات قوية بين مجموعة من المهنيين من أجل تقديم خدمات متكاملة تحت إدارة محترفة، وهو أفضل من العمل الفردي، كما أن العملاء دائمًا ما يفضلون العمل مع مجموعة مهنية محترفة، بدلاً من التعامل مع شخص واحد، وفي حالة وجود تقصير من قِبل الشركة يمكن للعميل أن يرفع دعوى مسؤولية ضد الشركة ككيان قانوني معتبر، وهي أفضل من رفع الدعوى ضد شخص واحد، فالشركات المهنية تعطي ضمانًا أكبر ومصداقية أعلى. وتساعد الشركات المهنية في انخراط المهنيين المميزين في تحالفات، وخاصة عندما لا يملكون القدرة المالية والفنية على العمل بشكل منفرد.

أدى نجاح كثير من أصحاب الأعمال والأنشطة تحت مسمى شركة إلى تشجيع كثير من أصحاب المهن، كالمحامين والمحاسبين والمهندسين وغيرهم، إلى تبني مفهوم العمل الجماعي المؤسسي تحت إطار شركة مهنية منظمة وخاضعة لأحكام قانونية، والهدف من ذلك هو توجه أصحاب المهن إلى تأسيس شركات خاصة بهم يستطيعون مواجهة عوامل التغيرات الاقتصادية والفنية في عالم الأعمال، وتجاوز العقبات التي تواجه الممارسات الفردية لصاحب المهنة.

مشكلة الدراسة

اهتمت المملكة العربية السعودية منذ مدة طويلة بأصحاب الأعمال المهنية؛ فيمكن للمهني المختص أن يعمل بمفرده أو ضمن شركة مهنية تخضع لأحكام نظام الشركات المهنية، وقد كان نظام الشركات المهنية كافيًا لتنظيم أمور المهنيين حتى وقت قريب، إلا أنه في الوقت الراهن، ونظرًا لانفتاح الأسواق، وازدياد أصحاب المهن وتنوعها أصبح من الحاجة إيجاد نظام جديد يستوعب تلك التغيرات، خاصة إذا علمنا أن هناك توجهًا من قِبل قطاع كبير من أصحاب المهن إلى بدء مشروعاتهم المهنية الخاصة، والدخول في تحالفات داخلية أو ضمن شركات أجنبية.

وتعتبر الشركات المهنية، وفق نظام الشركات المهنية، شركات مدنية تشبه الشركات التضامنية، ووضع تلك الشركات المهنية وفق قالب الشركات التضامنية قد يحد من التوسع في التحالف أو نوع المشروعات؛ فكثير من الدول يسمح بأن تُؤسس الشركة المهنية ضمن

الأنواع الأخرى من الشركات، مثل الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو المساهمة الخاصة وغيرها؛ مما يعطي للشركاء خيارات عديدة وفقًا لرغباتهم.

ومما سبق سوف يدور موضوع الدراسة حول نظام الشركات المهنية، وهل يحقق النظام الحالي اهتمامات أصحاب المهن وتطلعاتهم، ونقاط الضعف في النظام، وكيفية حل تلك الفجوات التشريعية.

منهجية الدراسة

ستعتمد هذه الدراسة بشكل رئيس على المنهج التحليلي الوصفي، وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية المتعلقة بموضوع البحث، وهو نظام الشركات المهنية الصادر في المملكة العربية السعودية عام ١٤٢٣هـ، والقوانين المرتبطة به، مثل نظام الشركات السعودي الجديد، مع إيراد بعض التطبيقات القضائية والإشارة إلى نصوص قوانين دول أخرى كأدوات مساعدة لسد النقص التشريعي الموجود في نظام الشركات المهنية السعودي.

المبحث الأول: تعريف الشركات المهنية وأركانها

تمتاز الشركات المهنية بمجموعة من الخصائص، منها الشخصية القانونية المستقلة عن الشركاء فيها، ويعترف لها القانون بالشخصية المعنوية التي تعرف بأنها «جماعة من الأشخاص يضمهم تكوين يرمي إلى هدف معين، أو مجموعة من الأموال تُرصد لتحقيق غرض معين يخلع عليها القانون الشخصية، فتكون شخصًا مستقلاً ومتميزًا عن الأشخاص الذين يساهمون في نشاطها أو يفيدون منها كالدولة، والجمعية، والشركة، والمؤسسة» [١].

ومعنى اعتبار الشركة المهنية بأن لها شخصية معنوية أن تكون لها ذمة مالية مستقلة عن ذمة الشركاء، هذه الذمة تتكون من مجموع ما للشركة من حصص مقدمة من الشركاء، وما تحصل عليه من مزاولة أعمالها وما عليها من حقوق والتزامات مالية [٢]، ونظرًا لطبيعة عمل الشركة المهنية فإن الشريك يعتبر عنصرًا مهمًا، وقد يساهم في نجاح الشركة أو خسارتها، ويعتمد ذلك على كفاءته المهنية وخبرته العملية وخلفيته العملية، وكل هذه عوامل حاسمة بلا شك أكثر بكثير من مقدار حصته المقدمة في رأس مال الشركة [٣].

فالشركة المهنية بطبيعة الحال تعتبر كيانًا قانونيًا، مثل الشخص الطبيعي، لها حقوق وعليها التزامات، وكل الشركات المنصوص عليها في نظام الشركات السعودي لها شخصية معنوية،

(١) الجبر، محمد حسن، القانون التجاري السعودي، مكتبة الشقري للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص١٦٩.

(٢) الجبر، محمد حسن، المرجع السابق، ص١٦٩.

(٣) عزيز العكيلي، شرح القانون التجاري، الجزء الرابع في الشركات التجارية وفقًا لقانون الشركات الجديد رقم (٢٢)، لسنة (١٩٩٧)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، (٢٠٠٢)، ط، عمان، ص٩.

ما عدا شركة المحاصة [١]، وليس للشركاء بعد تقديم حصصهم إلا نصيبهم من الأرباح السنوية، أو في الأموال التي تحت التصفية بعد خصم ديون الشركة.

أما التكييف النظامي للشركات المهنية، فعند النظر إلى طبيعة نشاط الشركة المهنية فهي أقرب للشركات المدنية، وقد أشار نظام الشركات المهنية إلى ذلك: «للأشخاص المرخص لهم بمزاولة مهنه حرة أن يكونوا فيما بينهم شركات مدنية تتمتع بالشخصية المعنوية...» [٢].

من جهة أخرى تعتبر الشركة المهنية من شركات التضامن؛ نظرًا لطبيعة الأحكام المطبقة عليها وعلى الشركاء فيها، وتُسمى أيضًا بالشركات المهنية التضامنية في نظام الشركات المهنية السعودي [٣]: «للمهنيين الذين تتوافر لديهم الشروط المقررة لمزاولة المهنة بعد حصول كل منهم على الترخيص اللازم لمزاولتها أن يكوَّنوا شركات تضامن مهنية وفقًا لأحكام نظام الشركات» [٤].

وينص نظام الشركات المهنية بشكل واضح على أن مسؤولية الشركاء في الشركة المهنية مسؤولية تضامنية: «يُسأل الشركاء مسؤولية شخصية، وعلى وجه التضامن، في مواجهة الغير عن ديون الشركة» [٥].

ويرجع إلى أحكام الشركات التضامنية في نظام الشركات السعودي فيما يتعلق بأحكام الإدارة والتأسيس والانقضاء وغيرها من الأحكام التي لم يغطها نظام الشركات المهنية؛ فعلى سبيل المثال نصت المادة الثامنة من نظام الشركات المهنية على «أن الرسوم التي تُستوفى على الشركات المهنية هي الرسوم المفروضة نفسها على شركات التضامن، وتُستوفى من هذه الشركات الرسوم المقررة على شركات التضامن، وفقًا لنظام السجل التجاري» [٦]. الشركات المهنية، وإن كانت مدنية في طبيعتها وأعمالها، فإن تنظيمها وقيدها مرتبط بوزارة التجارة والاستثمار، وهناك ارتباط وثيق بالشركات التجارية: «تسري على الشركات المهنية أحكام نظام الشركات فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا النظام، وذلك بالقدر الذي لا يتعارض مع طبيعة هذه الشركات» [٧].

من جهة أخرى فالشركات المهنية ملزمة بالتسجيل والقيد لدى وزارة التجارة، كما هو الحال للشركات التجارية، وفي الدعوى والنزاعات القضائية تكون من اختصاص المحكمة التجارية، وذلك وفقًا

---

(١) نظام الشركات السعودي، ٢٠١٥م، المادة رقم (١٣).

(٢) نظام الشركات المهنية السعودي مادة رقم (١).

(٣) قرار مجلس الوزراء رقم (١٧) وتاريخ ١٤٠٢/١/٢٠هـ في البند الرابع الفقرة الرابعة «شركات التضامن المهنية».

(٤) نظام الشركات السعودي م٢٠١٥م، مادة (٢٥).

(٥) نظام الشركات المهنية السعودي، مادة رقم (٢٢).

(٦) نظام الشركات المهنية السعودي، مادة رقم (٨): «وتُستوفى من هذه الشركات الرسوم المقررة على شركات التضامن، وفقًا لنظام السجل التجاري».

(٧) نظام الشركات المهنية السعودي، مادة رقم (٢٤).

للمادة السابقة [١]. إلا أن هناك نقطة تميز الشركاء في الشركة المهنية، عن الشركاء في الشركة التضامنية، وهي أن الشركاء في الشركة المهنية لا يُعتبرون تجارًا، ولا يكتسبون صفة التاجر، بسبب أن الشريك يزاول نشاطًا مهنيًا يعتبر أعمالاً مدنية، ولا يعني أن الشركة المهنية لا تكتسب صفة التاجر، بل نص بعض قوانين الشركات على أن الشركة، وإن كانت أعمالاً غير تجارية فإنها تعتبر تاجرًا.

وبالنسبة لتكييف الشركة المهنية فإنه لا يوجد في شركات الفقه الإسلامي ما يطابقها تمامًا، ولكن هناك ما يشبهها في بعض الخصائص، فشركة المفاوضة تعتبر الأقرب للشركة المهنية، وعلى سبيل المثال فيما يتعلق بالمسئولية التضامنية بين الشركاء [٢].

وقد قسم المُشرِّع السعودي الشركات المهنية إلى نوعين: النوع الأول يستند على نوع النشاط الذي تمارسه الشركة، وعلى سبيل المثال هناك شركات المحاماة والاستشارات القانونية والاستشارات الهندسية وغيرها من الشركات المختصة المهنية.

أما النوع الثاني فيعتمد على جنسية الشركاء في الشركة المهنية، وتُقسم إلى نوعين: الأول شركات مهنية سعودية كل الشركاء فيها سعوديون مرخصون من جهات صاحبة الحق في إصدار التراخيص مثل وزارة العدل للمحامين.

أما النوع الثاني فهي الشركة المهنية المختلطة، التي تقوم بين شركات مهنية سعودية مع الشركات المهنية الأجنبية تكون مختصة ذات مهنة واحدة، وهذا النوع الأخير لا بد من توافر شروط معينة نصت عليها القوانين ذات العلاقة، ولا يمكن إنشاء شركات مهنية مختلطة في كل التخصصات، وعلى سبيل المثال لا يمكن إنشاء شركة مهنية مختلطة في الاستشارات القانونية والاستشارات المحاسبية فهنا جهتان مهنيتان: الأولى تتبع الهيئة السعودية

---

(١) المادة (٢٣٢) تنص على أن هيئة حسم منازعات الشركات التجارية في وزارة التجارة هي المخولة بحسم المنازعات المتفرعة عن تطبيق نظام الشركات، فيدخل من ضمن اختصاصاتها ما يتعلق بنظام الشركات المهنية السعودي من منازعات، وقد أحيلت اختصاصات هذه الهيئة إلى ديوان المظالم بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤١) وتاريخ ١٤٠٧/١٠/٢٦هـ، واختصت به الدوائر التجارية في الديوان.

(٢) المفاوضة في اللغة: التفويض، ويُقال: «فوَّض إليه الأمر: أي رده إليه، وفوَّض المرأةَ: أي زوَّجها بلا مهر، والمفاوضة على هذا المعنى تكون مناسبتها هي أن كل شريك من الشركاء فيها يفوِّض أمر التصرف في مال الشركة إلى الآخر»، وتعرف شركة المفاوضة بأنها «"شركة يتساوى فيها الأطراف مالاً وتصرفًا»، ومن أهم صفات الشركة المهنية أنها شركة تقوم على شراكة بين اثنين فأكثر تجمع بينهم مهنة واحدة، ولابد أن تقوم على رأس مال يقدم من الشركاء كحصص ويكونون مسؤولين عن ديون الشركة بشكل تضامني، لذا كان أقرب أنواع الشركات إليها في الفقه الإسلامي هي شركة المفاوضة؛ فشركة المفاوضة تعتبر شركة تتضمن الوكالة، بمعنى أن الشريك يعتبر وكيلاً عن شريكه وأيضًا كل شريك يضمن شريكه في المجال المتفق عليه.

القاموس المحيط (ص٨٣٩)، ومختار الصحاح (ص٥١٤). القاموس المحيط (ص٨٣٩) المعجم الوسيط (٧٠٦/٢). قال في القاموس: «والمفاوضة: الاشتراك في كل شيء، كالتفاوض والمساواة، والمجاراة في الأمر، وتفاوضوا في الأمر: فاوض فيه بعضهم بعضًا» (٢). وفي المعجم الوسيط: «وشركة المفاوضة: شركة يتساوى فيها الأطراف مالاً وتصرفًا».

للمحامين، والأخرى تتبع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وكل منهما له نظام خاص؛ فلا يمكن أن تكون للشركة المهنية أكثر من نشاط، ولا يمكن أن تتحول إلى الشركة المهنية من شكل لآخر، وهذا موجود ومسموح به في دول أخرى، لكن في النظام السعودي لا يمكن أن تتخذ الشركة المهنية إلا شكل شركة التضامن.

وقد اشترطت اللائحة التنفيذية لنظام الشركات المهنية مجموعة من الشروط الواجب توفرها عند تأسيس الشركات المهنية المختلطة وهي [١]:

أن تكون الشركة الأجنبية ذات سمعة متميزة في مجال المهنة.

أن يكون قد مضى على تأسيس الشركة الأجنبية عشر سنوات مارست خلالها أعمالها دون انقطاع.

أن تسهم الشركة في نقل الخبرة والتقنية الفنية وتدريب السعوديين.

أن يكون للشركة ممثل دائم على الأقل بالمملكة، لا تقل مدة إقامته عن تسعة أشهر في السنة.

أن تتقدم بنسخة من عقد تأسيسها في الخارج مصدقة ومترجمة إلى اللغة العربية.

ألا يترتب على نقل حصة شريك سعودي إلى غير سعودي نقص حصص الشركاء السعوديين عن ٢٥ % من رأس المال.

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى تعريف الشركة المهنية، وبيان الأركان الأساسية لتكوين الشركة المهنية الموضوعية والخاصة والشكلية، وبعد ذلك سوف نبين آلية إجراءات التأسيس للشركات المهنية في النظام السعودي.

عرَّف المنظم السعودي الشركة بأنها «عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع يستهدف الربح بتقديم حصة من مال أو عمل أو منهما معًا لاقتسام ما ينشأ من هذا المشروع من ربح أو خسارة» [٢]. وهذا التعريف يشمل كل الشركات التي تعمل داخل المملكة العربية السعودية، إلا أن هناك استثناءً لبعض الشركات أن تُؤسس من شخص واحد، ولا تدخل ضمنها الشركات المهنية.

ويُفضل قبل تعريف الشركة المهنية أن نوضح المقصود بمصطلح المهن؛ لارتباطها الوثيق بالشركة، ولذا تُعرَّف المهن بأنها «مجموعة من الأنشطة المهنية التي تمارس بكيفية مستقلة

(١) اللائحة التنفيذية لنظام الشركات المهنية السعودي، المادة (٢).

(٢) نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م، المادة رقم (٢) وجاءت المادة (٥٥) بإمكانية تأسيس الشركة من شخص واحد سواءً كان الشخص معنويًا أو طبيعيًا: «الدولة والأشخاص ذوو الصفة الاعتبارية العامة والشركات المملوكة بالكامل للدولة والشركات التي لا يقل رأس مالها عن خمسة ملايين ريال، ويقسم الشركات إلى نوعين: شركات تجارية أو مدنية».

من طرف أشخاص مؤهلين لها غالبًا فنيًا أو علميًا» [١]، وجاء تعريف الشركة على أنها تعاقد بين شريكين من أصحاب المهن الحرة أو أكثر على خلط أعمالهم المهنية وأموالهم بهدف ممارسة المهنة بشكل جماعي تقدم مقابل الأتعاب [٢]، فهي محدودة المجال في تخصص مهنة واحدة، ولذا تعتبر الشركة المهنية صاحبة شخصية معنوية مستقلة عن الشركاء تنشأ من رابطة عقدية بين الشركاء لمزاولة مهن حرة مثل المحاماة، المحاسبة، الهندسة وغيرها من المهن [٣].

فالشركة المهنية عبارة عن عقد بين مجموعة من شريكين فأكثر يجب أن تتوفر فيه الأركان العامة، وهي الرضا والمحل والسبب، مع توافر الأركان الخاصة مثل: تعدد الشركاء، نية المشاركة، تسجيل العقد في سجل الشركات المهنية، تقديم حصص رأس المال، اقتسام الأرباح والخسائر، وهناك أركان شكلية يشترط النظام عدم مخالفتها مثل كتابة عقد الشركة وشهرها للغير وجنسية الشركاء ونسبة رأس المال [٤].

الأركان العامة للشركة المهنية أولها الرضا، وهو انصراف إرادة الشركاء إلى تأسيس شركة مهنية، والرضا بشكل عام هو «التعبير عن إرادة المتعاقدين من خلال تلاقي الإيجاب والقبول» [٥]، ومن ثم إرادة المتعاقدين انصرفت إلى التراضي بينهما على شروط العقد، ورأس مالها، ومقدار حصة كل من الشركاء وغيرها من الشروط الأخرى. فالإرادة هنا يشترط فيها أن تكون سليمة وخالية من عيوب الرضا، مثل الإكراه، الغبن، الاستغلال، الغلط والتدليس، وإلا كان العقد قابلاً للإبطال لكل من له مصلحة [٦].

ويُشترط أيضًا أن تتوفر في المتعاقد أهلية التعاقد [٧]، ويكون التعبير عن الرضا إما باللفظ أو أو بالكتابة، ومن صور عيوب الرضا الجوهرية: الغلط والتدليس والإكراه... على سبيل

(١) عبود، موسى أحمد عبود، القانون التجاري الأردني، الأعمال التجارية، التاجر، المحل التجاري، دار عمار للنشر، عمان، العقود التجارية، ١٩٩٢، الطبعة الثانية، ص٦٠. ويمكن تعريف المهنة بأنها الحذاقة بالخدمة أو العمل أو الصنعة، والماهن العبد أو الخادم، فالمهنة إذًا تُطلق على العمل في صنعة أو حرفة، كما في اللسان: «مَهَن يَمْهُنُ مهنا إذا عمل في صنعته».

(٢) حسين، محمد عبد الظاهر، صور ممارسة المهن الحرة وأثرها على مسؤولية المهني، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٥٥.

(٣) الجبر، محمد حسن، مرجع سابق ٢٠٠٩، ص٥٣.

(٤) تعريف الشركة المهنية كما ورد في المذكرة الإيضاحية لنظام الشركات المهنية السعودي.

(٥) فهيم، مراد منير، القانون التجاري، ص٢٢٥.

(٦) عبد الفضل، محمد أحمد، الشركات، دار النهضة، القاهرة،٢٠٠٣، ص ٢٩.

(٧) الجبر، محمد حسن، مرجع سابق ٢٠٠٩، ص١٤٧، والوجيز في النظام التجاري السعودي، وبالنسبة لشرط الأهلية في الشركات المهنية فإن الشريك لابد أن يكون عاقلاً بالغاً رشيداً، هذا من حيث الأصل في كل شريك، وتضاف إليها شروط خاصة بكل مهنة على حدة، فالشركة المهنية الخاصة بالأطباء يشترط فيها شهادات في الطب، والشركة المهنية الخاصة بالمحامين والمستشارين القانونيين يشترط فيها شهادات خاصة في الشريعة والقانون، وهكذا فكل مهنة لها ضوابطها المعروفة عند طلب الترخيص من وزارة التجارة.

المثال الاتفاق بين الشركاء على نوع الشركة أن تكون توصية بسيطة، وأن الشريك موصي، ويُكتشف أنه شريك ضامن، أيضًا حصل أن الشريك تعاقد على إنشاء شركة مهنية، والتعاقد اتجه إلى أن الشركة ذات مسؤولية محدودة، أيضًا قد يكون الغلط في القيمة؛ كأن يحصل الخطأ في تحديد حصة الشريك أو نسبته [١].

والركن الثاني من الأركان العامة هو المحل، ويقصد بمحل عقد الشركة الغرض الذي من أجله أُنشئت، والنشاط الذي تستهدف تحقيقه خلال مدة عقد أجلها [٢]، وغرض الشركة المهنية هو تقديم خدمات مهنية مرتبطة بشكل جماعي في حدود الإجراءات القانونية المطبقة، ويجب أن يكون غرض الشركة مشروعًا غير مخالف للقوانين والأنظمة المطبقة داخل الدولة، وهي تختلف من دولة لأخرى، مثل تأسيس شركة لغرض التعامل بالربا؛ فإن الشركة باطلة ومخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية [٣]، وقد يكون غرض الشركة جائزًا في الأصل، إلا أن الأنظمة شرطت ممارسة تلك ضمن حدود معينة، فعلى سبيل المثال لا يجوز للشركات المهنية ممارسة نشاطين مختلفين [٤]. أما الركن الثالث فهو السبب، وقصد به الدافع إلى تأسيس الشركة المهنية، فهدف الشركاء من إنشاء الشركة هو بالغالب تحقيق الربح بشكل مشروع [٥].

وهناك ما يُسمى بالأركان أو الشروط الموضوعية الخاصة؛ فلابد لقيام الشركة المهنية من توفر تلك الشروط الموضوعية العامة في عقد الشركة، وإضافة إليها لابد من توفر مجموعة من الأركان الموضوعية الخاصة هي تعدد الشركاء، وتقديم الحصص، ونية المشاركة، واقتسام الأرباح والخسائر.

أولاً: نص نظام الشركات السعودي على أن «الشركة عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع يستهدف الربح» [٦]، صحيح أن نظام الشركات السعودي الجديد الصادر نص على إمكانية تأسيس شركة من شخص واحد، ولكن لا يمكن للشركات المهنية أن تُؤسس من قبل شخص واحد؛ فعلى سبيل المثال الإجراءات القانونية عند تأسيس الشركة المهنية تشترط أن يوقع تأسيس الشركة من شريكين مهنيين لهما المهنة نفسها، ويمكن أن يكون هناك تحالف بين شركات مهنية مع شركة أجنبية وفق الشروط المطبقة.

(١) سري الدين، هاني صلاح، الشركات التجارية الخاصة في القانون المصري، دار النهضة، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٢.

(٢) الجبر، محمد حسن، القانون التجاري السعودي، مرجع سابق، ص ١٤٦.

(٣) بهنساوي، صفوت الشركات التجارية دار النهضة العربية، ٢٠٠٧، ص٢٥.

(٤) نظام الشركات المهنية السعودي، المادة (٢).

(٥) الجبر، محمد حسن، مرجع سابق، ص ١٤٦.

(٦) نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م، المادة (٢).

من ناحية أخرى لا يوجد في نظام الشركات المهنية ما يشير إلى الحد الأعلى للشركاء، إلا أنه بالعادة مثل هذه الشركات المهنية يكون عدد الشركاء المهنيين قليلاً؛ نظرًا لطبيعة الشركة، وفي هذه النقطة نجد قانون الشركات الأردني قد أشار إلى الحد الأعلى للشركاء في الشركة التضامنية بعشرين شريكًا [١].

ثانيًا: أما فيما يتعلق بالحصص المقدمة من الشركاء في الشركة فإنها غير قابلة للتداول، وأكد ذلك نظام الشركات المهنية بأنه «لا يجوز أن تكون حصص الشركاء ممثلة في صكوك قابلة للتداول» [٢]، فحصة الشريك في الشركة المهنية قد تكون مالية أو عملية، بمعنى الحصة المالية قد تكون نقدية أو عينية، أما الحصة العملية فهي حصة بالعمل [٣]:

الحصة النقدية هي المبالغ المقدمة من الشركاء من أجل المساهمة في تكوين الشركة، ولم يشر نظام الشركات المهنية إلى حد أدنى لرأس مال الشركة عند التأسيس، بعكس الحال في الشركات التجارية، وهناك تشريعات تشترط تقديم حد أدنى للحصص، يختلف هذا المقدار باختلاف المهنة؛ فالشركات المهنية الهندسية يُشترط تقديم الثلث، أما شركات الأطباء والمحامين فيُشترط النصف، وهذا يعود إلى أن تلك الحصص تساهم في تكوين الشركة المهنية [٤]، وقد يتفق الشركاء على تقديم الحصة في وقت لاحق من تأسيس الشركة، بسبب أن رأس مال الشركة المهنية دوره ليس إلا رمزيًا؛ فالعبرة أن مركز الشريك في الشركة المهنية هو الأساس لقيام هذه الشركة، وهذا بعكس وضع رأس المال لشركات الأشخاص كشركة التضامن، ولو اتفق الشركاء، على تحديد موعد للوفاء بالحصص، وأخل أحد الشركاء بالتزامه، فإنه يكون مسؤولاً أمام الشركة عن تعويضها عن كل ضرر يلحق بها جراء هذا التأخير، وهذا ما نص عليه نظام الشركات السعودي: «يعتبر كل شريك مدينًا للشركة بالحصة التي تعهد بها، فإن تأخر في تقديمها عن الأجل المحدد لذلك كان مسؤولاً في مواجهة الشركة عن تعويض الضرر الذي يترتب على هذا التأخير». [٥]

الحصة العينية، وهي تلك الأشياء المادية المنقولة أو غير المنقولة، التي تُخصص لاستخدم الشركة، فالحصة التي يقدمها الشريك عينًا، كالآلات والمعدات والأثاث وغيرها، وقد تكون

(١) نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م، المادة (٩) "تأسيس الشركة أ- تتألف شركة التضامن من عدد من الأشخاص الطبيعيين لا يقل عن اثنين ولا يزيد على عشرين، إلا إذا طرأت الزيادة على ذلك نتيجة للإرث، على أن تراعى في هذه الزيادة أحكام المادتين (١٠) و(٣٠) من هذا القانون".

(٢) نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م، المادة (١٢).

(٣) نظام الشركات المهنية السعودي، المادة (١٢).

(٤) نظام الشركات الأردني، المادة (٧٧).

(٥) نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م، المادة (٧).

الحصة العينية عقارًا أو أرضًا يُبنى عليها مقر الشركة، أو بناءً جاهزًا تتخذه مقرًا لها، ويمكن أن تكون الحصة المعنوية دينًا للشريك لدى الغير، أو أوراقًا تجارية، أو براءة اختراع، أو حقوق ملكية فكرية [١].

وإذا كانت الحصة العينية عبارة عن ديون للشريك في ذمة الغير، فإنه لا يعتد بها الا إذا استوفيت هذه الديون، وأصبحت في ذمة الشركة، وكل ضرر يلحق الشركة يكون الشريك مسؤولاً عنه، وهذا ما نص عليه النظام بشكل صريح: «إذا كانت حصة الشريك حقوقًا له لدى الغير فلا تُبرأ ذمته قِبَل الشركة إلا بعد تحصيلها هذه الحقوق». [٢]

حصة بالعمل: يمكن أن تكون الحصة عملاً يؤديه الشريك للشركة، قد يكون هذا العمل فنيًا أو إداريًا أو ذهنيًا يكون نافعًا ومستمرًا للشركة ويعود عليها بالفائدة. [٣]

الحصة بالعمل تُعرّف بأنها «العمل الفني الجاد الذي يسهم في نجاح الشركة، ويعود عليها بالنفع المادي، كعمل المهندس، أو الرسام، أو المحاسب، أو المدير» [٤]، ونص نظام الشركة المهنية بشكل واضح على أنه لا تدخل الحصة بالعمل في رأس مال الشركة.[٥]

الحصة بالعمل قد تكون الوسيلة الوحيدة للشريك المهني ليتمتع بحقوق كاملة مثل الشركاء الآخرين أصحاب الحصص النقدية والعينية، فقد يكون هذا الشريك ذا سمعة مهنية جيدة، ويحقق للشركة الشهرة والمردود العالي من الأرباح [٦]، هذه الحصة بالعمل لا يمكن أن تكون استغلال النفوذ السياسي للشريك أو سمعته التجارية، وكل هذا يعد مخالفًا للقوانين والأنظمة، ونص نظام الشركات السعودي بشكل مباشر على أنه «لا يجوز أن تكون حصة الشريك ماله من سمعة أو نفوذ» [٧]. وعند التخلف عن أداء العمل المقرر له وفقًا لحصته، فإنه يعتبر مسؤولاً بشكل مباشر عن الأضرار التي تلحق بالشركة، ولا تحق له المشاركة في الأرباح.

---

(١) الجبر، محمد حسن، مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٢) نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م، المادة (٦) الفقرة الثانية.

(٣) قايد، محمد بهجت، حصة العمل في الشركة «دراسة مقارنة»، دار النهضة العربية، ١٩٩٨، ص٢٩.

(٤) الجبر، محمد حسن، مرجع سابق، ٢٠٠٩، ص ١٥١.

(٥) نظام الشركات المهنية السعودي، المادة (١٢).

(٦) حسين، محمد عبدالظاهر، صور ممارسة المهن الحرة وأثرها على المسؤولية المهنية، دار النهضة العربية، ١٩٩٧، ص ٧٤-٧٥.

(٧) نظام الشركات المهنية السعودي، المادة (٣).

ثالثًا: نية المشاركة بين الشركاء وانصراف إرادتهم إلى التعاون والعمل بشكل جماعي من اجل تحقيق أغراض الشراكة المتفق عليها في عقد الشركة، وتحمل المخاطر الناتجة عن ممارسة الشركة لنشاطها [١].

رابعًا: يعد اقتسام الأرباح والخسائر من الأركان الموضوعية المهمة؛ فالشركاء اجتمعوا أساسًا تحت كيان قانوني من أجل تقديم الخدمات المهنية للشركة بهدف الربح [٢]، ولذلك الشركاء يتقاسمون الأرباح والخسائر، كل حسب حصته في رأس مال الشركة، ما لم يكن هناك اتفاق، ويكون توزيع الأرباح من الصافية نهاية كل سنة وليس الأرباح الإجمالية [٣]، وجاءت المادة الأولى من نظام الشركات السعودي تؤكد أن الشركة «مشروع يستهدف الربح»، وأوضحت المادة أن الهدف النهائي من إنشاء المشروع هو اقتسام الأرباح والخسائر، ولا يكفي لتكوين الشركة المهنية أن يكون غرضها هو تحقيق الأرباح، بل لابد من اشتراك كل الشركاء في اقتسام الأرباح، وعند وقوع خسائر للشركة فالشركاء أيضًا يشتركون في تحمل الخسائر، وقد نص نظام الشركات عند تعريف عقد الشركة، على أن الشركة عقد يلتزم بمقتضاه الشركاء بالمساهمة في مشروع يستهدف الربح، وأوضح أن الهدف النهائي من ذلك هو اقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة [٤]

وعقد الشركة الأساسي يبين كيفية توزيع الأرباح الصافية بين الشركاء، وإذا لم يذكر ذلك ولا يوجد عقد أو اتفاق لاحق يوضح كيفية توزيع الأرباح والخسائر فيرجع إلى التوزيع بين الشركاء بالتساوي بينهم، بغض النظر عن نسبة الحصة المقدمة من كل شريك. وبخصوص الشركاء أصحاب الحصة بالعمل فإنهم ملتزمون بأداء التزاماتهم بشكل دوري ومتتابع طيلة حياة الشركة، ويتحدد نصيب الشريك بما قام به من عمل، سواءً كان الاتفاق لمدة معينة أو حتى انتهاء الشركة، والشريك الذي قدم حصة بالعمل فإذا لم يبن عقد الشركة أو في عقد لاحق نسبته من الأرباح أو الخسائر فإنه يرجع إلى تقويم أدائه، وبناءً عليه يتم تحديد ما يُستحق [٥]، ويمكن إعفاء الشركاء أصحاب حصة العمل من تحمل الخسائر بشرط ألا يكون قد تقرر لهم أجر مقابل العمل [٦].

---

(١) القليوبي، سميحة، الشركات التجارية، دار النهضة، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٤٧. وناصيف، إلياس، الكامل في قانون التجارة (الشركات التجارية)، منشورات الحلبي الحقوقية، ١٩٩٤.

(٢) الربح «كل كسب نقدي أو كسب مادي يضاف إلى ثروة الشركاء».

(٣) سميحة القليوبي: الشركات التجارية، مرجع سابق، ص ٧٣.

(٤) نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م، المادة (١).

(٥) نظام الشركات الكويتي، المادة (١/١٩).

(٦) نظام الشركات الكويتي، المادة (٣/١٩).

الشروط الشكلية للشركات المهنية

وضع المنظم السعودي بجانب الشروط الموضوعية العامة والخاصة بعض الشروط الشكلية المهمة، أولها كتابة عقد الشركة المهنية بشكل محرر رسمي موثق لدى وزارة التجارة والاستثمار السعودية، وهذا الشرط يطبق على كل الشركات التجارية، أما الشرط الثاني فهو وجوب شهر عقد الشركة المهنية، أما الركن الثالث فهو يتعلق بجنسية الشركة والشركاء فيها ونسبة رأس مال الشركة.

أولاً: كتابة عقد الشركة المهنية

اشترط نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م كتابة عقد الشركة للاحتجاج بها على الغير «باستثناء شركة المحاصة يثبت عقد الشركة، وكذلك ما يطرأ عليه من تعديل بالكتابة أمام كاتب عدل، وإلا كان العقد أو التعديل غير نافذ في مواجهة الغير، ولا يجوز للشركاء الاحتجاج على الغير بعدم نفاذ العقد أو التعديل الذي لم يثبت على النحو المتقدم، وإنما يجوز للغير أن يحتج به في مواجهتهم، ويُسأل مديرو الشركة أو أعضاء مجلس إداراتها بالتضامن عن تعويض الضرر الذي يصيب الشركة أو الشركاء أو الغير بسبب عدم كتابة عقدها أو ما يطرأ عليه من تعديل» [١]؛ فكتابة العقد تعتبر لازمة للانعقاد، وليس لإثبات الشركة، وانعدام كتابة العقد يترتب عليه بطلان عقد الشركة، وأيضًا يدخل ضمنها التعديلات التي تطرأ على عقد الشركة بالكيفية نفسها، وأغلب قوانين الشركات في العالم تأخذ بمبدأ الكتابة الرسمية لعقد الشركة كشرط لصحة عقد الشركة وليس شرط إثبات للعقد [٢]، واللائحة التنفيذية لنظام الشركات المهنية تؤكد الكتابة الرسمية عند تأسيس الشركة «يثبت عقد الشركة بالكتابة أمام كاتب عدل» [٣].

ثانيًا: تسجيل عقد الشركة المهنية وإشهارها

عند تأسيس الشركة المهنية في البداية لابد من الحصول على ترخيص وزارة التجارة والاستثمار، وقيد الشركة في سجل الشركات المهنية، وتكتسب الشركة بذلك الشخصية المعنوية وتباشر أعمالها وتكتسب الحقوق وتتحمل الالتزامات.

الهدف من قيد الشركة في السجل التجاري والإشهار هو إعلام الغير بوجود الشركة بشكل قانوني؛ لكي يكونوا على بينة من الأمر عند التعامل مع الشركة، ويتم نشر ملخص عقد

(١) نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م، المادة رقم (١٠).

(٢) الجبر، محمد حسن، مرجع سابق، ص ١٥٨.

(٣) اللائحة التنفيذية لنظام الشركات المهنية السعودي، المادة (٥).

الشركة ورقم ترخيصها في جريدة يومية توزع في المركز الرئيس للشركة [١]، وأكد النظام أن ثبوت عقد الشركة بالكتابة أمام كاتبة العدل، ويجب على مديري الشركة، خلال ثلاثين يومًا من تأسيس الشركة نشر ملخص عقد الشركة ورقم ترخيصها في جريدة يومية توزع في مركز الشركة الرئيسي، وعليهم أن يطلبوا خلال المدة السابقة قيد الشركة في سجل الشركات المهنية والسجل التجاري الموجود في إدارة الشركات [٢].

المبحث الثاني: إجراءات تأسيس الشركات المهنية في النظام السعودي

عند إجراءات تأسيس الشركة المهنية، وبعد استيفاء الأركان العامة والخاصة لعقد الشركة، هناك خطوات أساسية يُشترط تحققها لإكمال عملية تأسيس الشركة؛ فيشترط على الشركاء في الشركة المهنية أولاً الحصول على الترخيص المهني من الجهة المنظمة للمهنة. فعلى سبيل المثال عند تأسيس شركة محاماة فإنه يشترط أن يكون جميع الشركاء قد حصلوا على ترخيص من الإدارة العامة للمحامين في وزارة العدل، هذه الشركة المهنية تحت التشريعات السعودية قد تأخذ شكل الشركة التضامنية فقط، ولا يمكن أن تتخذ شكلاً آخر، ويؤخذ على هذا النظام أنه ضيّق شكل الشركة المهنية في ضمن الشركات التضامنية، ولم يسمح بالتوسع للشركات المهنية، وأن تتخذ شكل الشركات الأخرى، كالمساهمة المقفلة أو شركة التوصية البسيطة أو كشركة ذات مسؤولية محدودة، مع أن كثيرًا من التشريعات القانونية تسمح للشركة المهنية أن تتخذ أحد الأشكال السابقة وفقًا لرغبات الشركاء [٣]. ويمكن التفهم بأنه لا يمكن للشركات المهنية أن تتخذ شركة المساهمة العامة، بسبب أن الشركاء فيها لابد أن يكونوا من أصحاب المهن المتخصصة، وهو من الصعوبة تحقيق ذلك، أيضًا لا يمكن القول بإمكانية إنشاء شركة مهنية من شخص واحد لانعدام وجود شريك ثانٍ يشتركان في مهنة واحدة، وهو من الشروط الجوهرية في تأسيس عقد الشركة المهنية.

ويجب أن يتضمن عقد الشركة بيانات أساسية، وهي اسم الشركة وغرضها، وأين يقع مركزها الرئيس، ونص نظام الشركات السعودي على أن للشخص المعنوي أن يتخذ اسمًا يميزه عن غيره [٤]، كما هو الأمر بالنسبة للشخص الطبيعي، فلكل شركة مهنية أن تتخذ اسمًا خاصًا

(١) اللائحة التنفيذية لنظام الشركات المهنية السعودي، المادة (٥).

(٢) اللائحة التنفيذية لنظام الشركات المهنية السعودي، المرجع السابق.

(٣) على سبيل المثال نظام الشركات الكويتي.

(٤) المادة الثامنة عشرة نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م: «يتكون اسم شركة التضامن من أسماء جميع الشركاء، أو من اسم واحد منهم أو أكثر مع إضافة كلمة (وشركاه) أو ما يفيد بهذا المعنى. ويجب أن يقترن الاسم بما ينبئ عن وجود شركة تضامن».

بها، وفي الشركة المهنية يتكون اسمها من اسم أحد الشركاء أو أكثر، ويجب أن يشير إلى نوع الخدمات المهنية التي تقدمها الشركة.

وفي حالة وجود اسم أحد الشركاء ضمن اسم الشركة، وحصل أن رغب في مغادرة الشركة أو حصل له عجز عن العمل لأي سبب أو في حالة وفاته، فإنه يمكن للشركة أن تحتفظ بالاسم بشرط موافقة الشريك بشكل كتابي أو موافقة ورثته [١]، ولا يشير النظام إلى إمكانية أن تتخذ الشركة المهنية اسمًا مبتكرًا لممارسة أعمالها وهو متاح في كثير من الدول [٢].

لكل شركة مهنية أيضًا موطن خاص بها، ويُقصد بموطن الشركة هو المقر الذي يكون فيه مركز إدارة الشركة الرئيس، بالنسبة لشركات الأشخاص يكون مقر الشركة هو المقر الذي يباشر فيه المدير عمله، أما شركات الأموال فهو المكان الذي تُعقد فيه اجتماعات إدارة الشركة، واجتماعات الجمعيات العمومية، ويعتبر مقر الشركة المهنية هو مكان وجود المدير العام [٣]، والشركات المهنية تندرج تحت قسم شركات الأشخاص؛ لذا فإن موطنها هو محل وجود مديرها العام [٤].

ويُشترط أن تُحدد في العقد مدة الشركة، وأيضًا لابد من كتابة أسماء الشركاء كاملة، وعناوينهم الدائمة بشكل واضح، مع بيان مقدار حصتهم في رأس مال الشركة، وكيفية توزيع الأرباح والخسائر بينهم، ولابد أيضًا من إيضاح كيفية إدارة الشركة، ومن هو الشخص الذي يتولى الإدارة وكم مدة إدارته، ويجب بيان بداية السنة المالية للشركة ونهايتها [٥].

بشكل واضح نظام الشركات المهنية ينص على عدم جواز ممارسة الشركة أكثر من نشاط، أي أن تكون لها مهنة حرة واحدة: «تهدف الشركة المهنية إلى المزاولة المشتركة لمهنة حرة واحدة» [٦]، والنص يشير إلى رغبة المشرع أن يكون تركيز الشركة المهنية على نشاط واحد يشترك فيها الشركاء أصحاب المهن الواحدة؛ مما يزيد من مستوى الخدمة المقدمة بعكس لو كان الشركاء يمارسون أكثر من مهنة مختلفة، ولكن لا يوجد مانع من أن تمارس الشركة نشاطًا متقاربًا؛ فهناك تخصصات ومهن متقاربة علميًا وفنيًا، ويمكن أن تضع الجهات

(١) نظام الشركات المهنية السعودي، المادة (١١).

(٢) نظام الأسماء التجارية، المادة (١): «على كل تاجر أن يتخذ له اسمًا تجاريًا يقيده في السجل التجاري، ويتكون هذا الاسم من اسمه في السجل المدني، أو من تسمية مبتكرة، أو من الاثنين معًا، كما يجوز أن يتضمن بيانات تتعلق بنوع التجارة المخصص له».

(٣) ناصيف، إلياس، الكامل في قانون التجارة (الشركات التجارية)، ص٥٠.

(٤) المرجع السابق

(٥٧) نظام الشركات المهنية السعودي (١٠).

(٦) نظام الشركات المهنية السعودي، المادة (٢).

المختصة في وزارة التجارة معايير معينة تكون الفاصل في إمكانية جمع أكثر من مهنة أم لا.

وفي حالة اتفق الشركاء في عقد الشركة على شرط ينص بإعفاء أحد الشركاء من الأرباح أو الخسائر، فإن ذلك الشرط يعتبر باطلاً ولا يعتد به، ويظل باقي العقد صحيحًا، ويرجع حساب نسبة الشريك وفقًا لمقدار الحصة المقدمة في رأس مال الشركة [١]. وكذلك عند وجود شرط يعطي أحد الشركاء قيمة ثابتة عن حصته في الشركة فإنه باطل [٢].

أيضًا اشترط النظام بشكل صارم عدم جواز تحوّل الشركة المهنية إلى نوع آخر من أنواع الشركات، ونص نظام الشركات المهنية: «لا يجوز أن تتحول الشركة المهنية إلى نوع آخر من أنواع الشركات» [٣]؛ فلا يمكن للشركة المسجلة في سجل الشركات المهنية أن تتحول إلى أحد أشكال الشركات المنصوص عليها في نظام الشركات السعودي، كشركة المساهمة أو التوصية البسيطة أو التوصية بالأسهم أو المحاصة، ويهدف المشرع إلى المحافظة على طبيعة تلك الشركات ذات النشاط المهني المتخصص، وبالمقابل فإنه لا يوجد مانع من تحول الشركة التجارية إلى شركات مهنية إذا توفرت الشروط، وهذا الأساس أن نظام الشركات السعودي لا يمنع في الأصل من تحول الشركات إلى شكل آخر، ما عدا ما أُستثني بنص قانوني؛ فعلى سبيل المثال يمنع نظام الشركات أن تتحول الشركة التعاونية إلى أي شكل من أشكال الشركات، ولكن سمح النظام للشركات التجارية أن تتحول إلى شركة تعاونية [٤]، ولا يكتسب الشريك في شركة التضامن المهنية والشريك المتضامن في شركة التوصية البسيطة المهنية صفة التاجر تبعًا لشراكته.

المبحث الثالث: مسؤولية الشركة المهنية

في هذا المبحث سوف نركز على إدارة الشركة المهنية، وصلاحية مدير الشركة، وما هي مسؤولية الشركة عند ممارسة أعمالها، بالإضافة إلى بيان مسؤولية الشركاء فيما بينهم، وتجاه الشركة والغير من المتعاملين مع الشركة.

أولاً: إدارة الشركة المهنية

النظام الأساسي أعطى لمجلس إدارة الشركة المهنية مساحة كبيرة من الحرية في إدارة وتنظيم الشركة وتسيير أعمالها؛ نظرًا لطبيعة الشركات المهنية، وتحديد نطاق سلطات

(١) نظام الشركات الكويتي المادة (١٨) الفقرة ٤.

(٢) نظام الشركات الكويتي المادة (١٩) الفقرة ١.

(٣) نظام الشركات المهنية السعودي، المادة (٦).

(٤) نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م، المادة (٢١٠).

مجلس الإدارة وصلاحيات أعضاء المجلس. أعضاء مجلس إدارة الشركة يكونون من الشركاء المؤسسين أصحاب المهنة الواحدة، ولا يمكن أن يكونوا من خارج الشركة، ويتولى إدارة الشركة مدير قد يكون من الشركاء أنفسهم أو من الغير، ويحدد العقد حدود صلاحيات المدير وكيفية تعيينه، وحالات عزله، ومدة الإدارة أيضًا، كما يجب أن يوضح العقد من هو الشخص الذي يمثلها أمام الغير، ويمكن أن يتم ذلك في اتفاق مستقل عن عقد الشركة [١]، وعندما يكون هناك أكثر من مدير، ولا يوجد نص في العقد أو الاتفاق المستقل من هو صاحب الصلاحية، فإنه يرجع إلى اتخاذ القرارات بالأغلبية، فإذا تساوت الأصوات فيعرض الأمر أمام الشركاء، ويكون لهم البت في القرار النهائي. ص في العقد أو الاتفاق المستقل من هو صاحب الصلاحية، فإنه يرجع إلى اتخاذ القرارات بالأغلبية، فإذا تساوت الأصوات فيعرض الأمر أمام الشركاء، ويكون لهم البت في القرار النهائي.

وهناك حالات عدم وجود مدير، ولم ينص في عقد الشركة أن تكون إدارة الشركة للشركاء كلهم مجتمعين، ويصبح لكل شريك حق الإدارة، ويكون للشركاء الآخرين الحق أيضًا في الاعتراض على أعمال الشريك الآخر ويلزم في حال عدم الاتفاق على قرار الشريك التصويت عليه من قبل الشركاء كلهم [٢].

ويمكن عزل مدير الشركة عن طريق تصويت الأغلبية المطلوبة لتعديل عقد الشركة، ولا يدخل صوت المدير الشريك عند التصويت على عزله، ويمكن عزل المدير من قبل القضاء، بناءً على طلب أحد الشركاء، إذا وُجدت أسباب مقبولة لدى المحكمة.

يُسأل مدير الشركة، أو المديرون بصفة فردية، أو كذلك بالتضامن، وذلك حسب الأحوال، أمام الشركة والغير عن كل مخالفة لأحكام القوانين أو اللوائح، أو عقد الشركة وكذلك عن الأخطاء المرتكبة أثناء إدارة الشركة، ويكون للمحكمة المختصة الفصل في النزاعات المتعلقة بها، ولها سلطة تقديرية في تقدير التعويض على المدير أو مجموعة المديرين وتحديد نسبة كل منهم في الخطأ [٣].

ونصت المادة على أنه: «لا يجوز أن تتضمن سلطة المدير، أو المديرين إخضاع باقي الشركاء في ممارستهم للمهنة»، بمعنى أن السلطات الممنوحة لأعضاء مجلس إدارة الشركة والشركاء فيها لا ترتب أي نوع من أنواع التبعية بين الشركاء والشركة في ما يتعلق بأعمالهم

(١) نظام الشركات المهنية السعودي المادة (١٢).

(٢) نظام الشركات الكويتي، المادة (٤٥).

(٣) نظام الشركات المهنية السعودي، المادة رقم (١٥).

المهنية؛ فالمهني لا يخضع عند ممارسته للمهنة لأي شخص أو جهة؛ فالشركاء يتمتعون بالمساواة والاستقلال، وعليهم القيام بأعمالهم التي تصب في مصلحة الشركة [١].

وهناك تصرفات يُمنع منها مدير الشركة، وتُعتبر تجاوزًا لحدود إدارته، ولابد من موافقة الشركاء فيها بشكل صريح، ومنها على سبيل أعمال التبرعات باسم الشركة؛ مما قد يؤثر على مركز الشركة المالي، أيضًا يُمنع المدير من كفالة ديون الغير، وأن يقوم بالتحكيم بالصلح والصلح بالإبراء [٢].

ولا يوجد نص في نظام الشركات المهنية يلزم الشركات المهنية بتزويد وزارة التجارة والاستثمار السعودية بنسخ من محاضر اجتماعات إدارة الشركة، والجمعيات العمومية للشركاء، وقرارات الشركاء أو تزويد الوزارة بنسخ من بيانات الشركة وقوائمها المالية المعتمدة، وكان من الأفضل النص على الأقل بإرسال نسخة من تقرير مجلس الإدارة السنوية لإدارة الشركات المهنية في وزارة التجارة والاستثمار.

ثانيًا: مسؤولية الشركاء في الشركة المهنية

كل شريك مهني يمارس مهنته عن طريق شركة مهنية، تكون عليه مجموعة من الحقوق، وعليه أيضًا مجموعة من الالتزامات، تنشأ هذه الالتزامات والحقوق من خلال اتحادهم وعملهم ضمن فريق واحد تحت إدارة شركة واحدة لها طبيعة مالية أو غير مالية.

وأعطى نظام الشركات المهنية للنظام الأساسي للشركة واللوائح والتنظيمات الداخلية تنظيم هذه العلاقة بين الشركاء والشركة، وبين الشركاء أنفسهم، بما يتفق مع طبيعة كل مهنة. ويفرض نظام الشركات المهنية على الشركات المهنية والشركاء فيها مجموعة من الواجبات والالتزامات التي يجب عليها الالتزام بها وتكون تحت طائلة العقوبة في حال المخالفة. ولعل من أهم الالتزامات التي تكون على عاتق الشركاء هي العمل بشكل احترافي لتحقيق مصالح الشركة؛ فالشريك مُلزم بأداء عمله المهني، بما يحقق هدف الشركة وعدم التراخي والاعتماد على الشركاء الآخرين، وفي حالة امتناع الشريك عن أداء العمل فإن للشركة الحق في إخراجه من الشركة، عن طريق بيع حصته لشريك آخر من داخل الشركة، أو إدخال بديل له يكون مرخصًا له بمزاولة المهنة.

وهناك حالات يفقد الشريك صفته المهنية، كشطب اسمه من سجل المهنيين، أو إيقافه عن مزاولة المهنية من قبل الجهات المنظمة للمهنة أو جهة ذات علاقة؛ فيصبح الشريك غير

(١) قانون الشركات المصري، المادة رقم (١٠٧).

(٢) نظام الشركات الكويتي، المادة رقم (٤٦).

مؤهل أن يستمر في الشركة المهنية، ويترتب على الشركاء البحث عن بديل، وإذا كانا شريكين فإن الشركة تنقضي ما لم يدخل بديل عنه، ويتم توثيق ذلك في سجل الشركات المهنية.

وفي حالة وفاة الشريك المهني فإن النظام أعطى لورثته الدخول بديلاً عنه، إذا كان لهم الصفة المهنية نفسها لمورثهم، وإلا تعين عليهم التنازل عن حصتهم للغير، حسب ما تشير له القوانين والأنظمة. ونص نظام الشركات السعودي على ذلك في المادة ٢١؛ فالعبرة في الشركات المهنية هي الصفة المهنية لتكوين الشركة، وليس رأس المال، كما هو الحال في بعض الشركات التجارية.

ويمنع النظام أن يقوم الشريك في الشركة المهنية بالاشتراك في أكثر من شركة مهنية، ولا يحق له أن يباشر المهنة لحسابه الخاص إلا بموافقة من باقي الشركاء، وفي حال مخالفة أحكام المادة، فإنه يجب عليه دفع الأتعاب التي حصل عليها وإيداعها في حساب الشركة [١]؛ فالشركاء ملزمون بأن يعملوا بشكل جماعي بهدف تحقيق مصالح الشركة [٢].

أيضًا من التزامات الشريك المهني أن يقوم بإبلاغ الشركة عن كل المهام التي قام بها بشكل دوري، ويمكن أن ينص عقد الشركة الأساسي على وجوب رقع تقرير بالأعمال التي قام بها الشركاء خلال فترة زمنية معينة، ولا شك أن هذه التقارير سوف تساعد الشركة في معرفة سير أعمالها وتفعيل الرقابة على الشركاء فيها.. صحيح أن نظام الشركات المهنية السعودي لم يسمح بأن تتضمن صلاحية مدير الشركة المهنية إخضاع الشركاء له عند القيام بممارسة أعمالهم المهنية، ومع ذلك فالشركاء لاتزال عليهم التزامات تجاه الشركة وأنفسهم والغير، ويجب أن يأخذوا بعين الاعتبار أن الشركات المهنية تقوم على الشركاء والعمل المتبادل بما يحقق مصالح الشركة[٣]، ويحظر النظام على الشركة المهنية أن تقوم بأعمال المهنية إلا من خلال الشركاء، ويمكن للشركة أن تستعين بمعاونين مرخصين بمزاولة المهنة يعملون تحت إدارة وإشراف الشركة [٤].

مسؤولية الشركاء في الشركة المهنية تعد مسؤولية تضامنية، وفق ما نصت عليه المادة الثانية والعشرون على ذلك بقولها: «يُسأل الشركاء مسؤولية شخصية، وعلى وجه التضامن

(١) نظام الشركات المهنية السعودي، المادة رقم (٣).

(٢) المرجع السابق.

(٣) عبد الظاهر، مرجع سابق، ص٩٤.

(٤) نظام الشركات المهنية السعودي، المادة رقم (٤).

في مواجهة الغير عن ديون الشركة» [١]؛ لذا الشريك يعتبر مسؤولاً مسؤولية شخصية ومطلقة عن ديون الشركة، تمتد إلى أمواله الشخصية، بغض النظر عن مقدار حصته في رأس المال؛ فمسؤولية الشريك المتضامن لا تتحدد بمقدار حصته في رأس مال الشركة، ولو كان مقدار الدين أعلى من مقدار حصته المقدمة في الشركة أيضًا، حتى لو نص عقد الشركة على مقدار مسؤولية الشريك بمقدار حصته في رأس المال، فهذا الشرط لاغٍ ولا يُعتد به، ومن ثمَّ يقع الشرط باطلاً في مواجهة الغير، وإن كان مثل هذا الشرط المنصوص عليه في العقد يقع صحيحًا في العلاقة في ما بين الشركاء، كما هو منصوص في المادة: «ومع ذلك يجوز أن ينص عقد الشركة في العلاقة بين الشركاء، على النسبة التي يتحملها كل شريك من ديون الشركة» [٢].

ولذلك المسؤولية التضامنية للشريك تمنعه من الدفع تجاه الدائنين بطلب الشركة أولاً والتنفيذ على أموالها، قبل الرجوع عليه، وللشريك كامل الحق في الرجوع على الشركاء في الشركة، والمطالبة بتحمل الدين وفق الاتفاق المبرم بينهم، ولم يغفل المُشرِّع السعودي أن يحمي الشريك في الشركة المهنية من تعسف بعض دائني الشركة، الذين يقصدون الكيد والتشهير بالشريك أو الشركة، وطلب التنفيذ على أموال هذا الشريك، ورغم وجود كفاية من أموال الشركة وعدم ممانعتها من الدفع، فقد نصت المادة (٢٢) على تقييد حق الدائن في الرجوع على أحد الشركاء، إلى أن يتم إعذار الشركة وإعطاؤها مهلة كافية للوفاء [٣].

لم ينظم نظام الشركات المهنية مسؤولية الشريك المتضامن الجديد عن ديون الشركة التي نشأت قبل انضمامه للشركة، والأصل هو عدم مسؤولية الشريك عن تلك الديون بحكم أنها نشأت سابقًا وقبل انضمامه، ولكن عند قراءة نصوص أحكام نظام الشركات المهنية فإنها تميل إلى أن مسؤولية الشريك هي تضامنية، حتى لو كان انضم حديثًا للشركة؛ فهذه المسؤولية أشبه ما تكون بالمسؤولية في شركة التضامن، وبالرجوع إلى نظام الشركات نجد أنها تشير إلى ذلك: «إذا انضم شريك إلى الشركة كان مسؤولاً بالتضامن مع باقي الشركاء في جميع أمواله عن ديون الشركة السابقة واللاحقة لانضمامه، وكل اتفاق على غير ذلك بين الشركاء لا ينفذ في مواجهة الغير» [٤]؛ فالشركاء القدامى والجدد مسؤولون بالتساوي تجاه الغير، ولا فرق بينهم، فهم الضُمّان للشركة تجاه الدائنين.

---

(١) نظام الشركات المهنية السعودي، المادة رقم (٢).

(٢) المرجع السابق.

(٣) الجبر، محمد حسن، مرجع سابق، ص٢٠٣، ونظام الشركات المهنية السعودي مادة رقم (٢٢).

(٤) نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م، المادة (١٩).

ومن المسائل أيضًا وجوب أن يكون الشريك المتضامن شخصًا طبيعيًا، كما جاء في قرار مجلس الوزراء رقم (١٧) بتاريخ ١٤٠٢/١/٢٠هـ، إلا أن النظام الجديد للشركات المهنية الجديد أجاز أن يكون الشريك شخصًا معنويًا، إذا كانت شركة مهنية مختلطة، وكان هذا الشريك أجنبيًا.

لا شك أن الغاية من إنشاء الشركات المهنية تحقيق مردود مالي عن طريق تقديم الخدمات المهنية مقابل الحصول على الأتعاب، والتي تُقسم بين الشركاء، حسب المتفق عليه في عقد الشركة، وكذلك يتحمل الشركاء في الشركة المهنية الديون المترتبة على الشركة تجاه الغير؛ فالمُشرِّع السعودي يطبق على الشركاء في الشركة المهنية مسؤولية شخصية تضامنية كحال الشركاء المتضامنين في شركة التضامن، ويمكن للشركاء أن يتفقوا فيما بينهم بتحمل ديون الشركة بنسب محددة. والديون تُستوفى من أموال الشركة، وإذا لم تغطي الدين، فإن للدائنين الحق في الرجوع على الشركاء أنفسهم.

ثالثًا: قرارات الشركاء

تصدر قرارات الشركاء المتعلقة بالشركة المهنية في المسائل التي تخرج عن اختصاصات المديرين في اجتماع خاص يُدعى له كل الشركاء، ولا يكون الاجتماع صحيحًا إلا بحضور نصف عدد الشركاء على الأقل، وتصدر قرارات الشركاء بأغلبية الأصوات على الأقل، ويُعطى كل شريك صوتًا واحدًا، أيًا كانت مساهمته في الشركة، سواء بقيمة نقدية أو عينية أو بعمل، ويمكن أن يكون لبعض الشركاء أكثر من صوت، وذلك حسب الاتفاق المبرم بينهم، ومع ذلك لا تكون القرارات الجوهرية، مثلاً بتعديل عقد الشركة صحيحة، إلا إذا صدرت بإجماع الشركاء كلهم.

يقوم مدير الشركة بتوجيه دعوة الشركاء، كلما اقتضى الأمر ذلك، ويُشترط ألا يقل عدد اجتماعات الشركاء عن مرة واحدة كل ستة أشهر، ويجب على المدير أن يقوم بدعوة الشركاء لاجتماع غير عادي، عندما يطلب منه ذلك نصف عدد الشركاء، ويتم توجيه الدعوة للاجتماعات وفق الآلية المتبع في الشركة عن طريق الرسائل المسجلة أو البريد الإلكتروني قبل الاجتماع بما لا يقل عن شهر، وتكون دعوة الاجتماع شاملة بنود الاجتماع الرئيسية وقت ومكان الاجتماع.

رابعًا: الآثار القانونية المترتبة على دخول أو خروج الشركاء في الشركة المهنية

عند دخول شركاء جدد للشركة المهنية فإنه يفترض توفر بعض الشروط، وأهمها موافقة الشركاء على دخول شريك جديد معهم، وأن يساهم في رأس مال الشركة، ويصبح له وعليه ما للشركاء الآخرين من حقوق والتزامات، أما الشرط الآخر فلابد من موافقة الجهات المختصة واتباع إجراءات التعديل في عقد الشركة.

سواء انسحب الشريك بموافقته، أو خرج بحكم قضائي، أو دخل شريك جديد بديلاً عنه فإنه لابد من تعديل عقد الشركة، وهو إجراء شكلي غاية في الأهمية يترتب عليها مخالفة لأحكام القانون تحت طائلة العقوبة.

اشترط قانون الشركات المهنية عند دخول شريك جديد للشركة أن يحصل على موافقة كل الشركاء فيها، أو أن يكون هناك نص على آلية معينة في عقد الشركة، مثل موافقة أغلبية أعلى أو بنسبة معينة، وموافقة الشركاء من الشروط الأساسية لقبول شريك جديد؛ لأنه سوف يدخل في الذمة المالية للشركة، أيضًا لابد من توافر الانسجام والتوافق بين الشركاء بما يحقق مصالح الجميع [١].

فدخول شريك جديد يستدعي موافقة كل الشركاء، أو حسب الاتفاق المبرم بينهم، ويحرص أغلب التشريعات القانونية على ذكر موافقة الشركاء؛ فقد يحصل أن يغفل الشركاء عن ذكر آلية قبول الشركاء الجدد في عقد التأسيس للشركة، ومن ثم يرجع في أحكام قبول شركاء جدد إلى أحكام قوانين الشركات المهنية المطبقة.

أما الشرط الثاني لدخول شريك جديد للشركة المهنية هو المساهمة في الذمة المالية؛ فقد يشتري الشريك الجديد حصة شريك يرغب في الخروج، فسوف يزداد رأس مال الشركة، وقد يبيع أحد الشركاء جزءًا من حصته بقيمتها نفسها، فهنا لا تعتبر زيادة في رأس مال الشركة. وقد يدخل الشريك في الشركة المهنية بحصة عمل لا تدخل في رأس مال الشركة، كما رأينا سابقًا، ويترتب على الشريك الجديد أداء مهام معينة مقابل الحصة بالعمل المقدمة.

أما في حالة وفاة أحد الشركاء أو إعساره أو إفلاسه أو الحجز عليه فإنه لا شك تنقضي، ما لم ينص عقد الشركة على استمرارها لمدة معينة من أجل إدخال بديل للشريك، أما إذا كان عدد الشركاء أكثر من اثنين فإن الشركة تستمر بالشركاء الباقين، ولا يكون لورثة الشريك إلا أمواله في الشركة ويتم تسوية مخالصة بين الشركة وورثة الشريك.

---

(٧٦) نظام الشركات المهنية السعودي، المادة (١٩).

المبحث الرابع: حل الشركات المهنية وتصفيتها

كما هو معلوم: الشركة عبارة عن شخص معنوي، ومعرضة للانتهاء، وزوال شخصيتها المعنوية؛ فالشركات التجارية لها أجل تنتهي فيه، والشركة المهنية مثلها أيضًا، وتُطبق عليها الأحكام العامة لانقضاء الشركات، وأيضًا هناك أسباب خاصة بالشركات المهنية.

وينحل عقد الشركة وتدخل أموالها في مرحلة التصفية وتبدأ عملية قسمة أموالها على الشركاء بعد سداد ديونها، ومن مميزات الشركة المهنية أنها لا تنقضي بوفاة أحد الشركاء فيها، أو انسحاب الشريك، أو منعه من ممارسة مهنته؛ فيمكن أن ينص عقد الشركة على استمرار الشركة وفق شروط معينة.

تحل الشركة إما بسبب داخلي له علاقة بالشركاء أنفسهم كلهم أو بعضهم، بحيث تتوجه إرادتهم لإنهاء الشركة وتصفيتها، أو بأسباب موضوعية لها علاقة بتطبيق أحكام القانون الأنظمة ذات العلاقة [١].

تتنوع الأسباب العامة لانقضاء الشركات، وقد نظمها المُشرِّع السعودي في نظام الشركات الصادر عام ٢٠١٥م [٢]؛ فالشركة تنتهي بنهاية المدة المحددة لها في عقد الشركة، والنص على مدة الشركة من البيانات الأساسية في العقد، ويمكن أن يتم الاتفاق بين الشركاء على تمديد أجلها قبل نهاية المدة، وفق الشروط المتفق عليها في عقد الشركة.

أما السبب الثاني لانقضاء الشركة فهو تحقق الغرض الذي من أجله تم إنشاؤها، وعلى سبيل المثال قد تُنشأ شركة مهنية لأداء غرض معين، مثل تصفية مصرف بنكي، والتحقق من الإجراءات القانونية لأعمال التصفية، فإذا انتهت من أعمالها فإنها تنقضي بحكم القانون. أما إذا اتفق الشركاء– قبل انقضاء الشركة– على تمديد الشركة لتغطية عمل جديد، فلابد من اتباع الإجراءات القانونية لتعديل عقد الشركة وإشهاره للغير. وكذلك الشركة تنقضي، إذا تعرضت لخسارة كبيرة، وهلك رأس مالها أو معظمه، وأصبح الاستمرار في عمل الشركة وممارسة نشاطها مستحيلاً أو دون جدوى.

وتنقضي الشركة في حالة الاندماج، سواءً بالضم أو المزج، وتقوم هنا شركة جديدة تختلف عن الأولى، ولها شخصية معنوية جديدة وتنتقل الذمة المالية من الشركة المنحلة إلى الشركة

---

(١) نظام الشركات المصري، المادة (١٢١).

(٢) تنقضي الشركة وفقًا لأسباب الانقضاء الواردة بالمادة (١٥) من نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م، وتدخل الشركة بمجرد انقضائها دور التصفية، وتتم تصفيتها طبقًا لأحكام الباب الحادي عشر من نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/٦ وتاريخ ١٣٨٥/٣/٢٢هـ، ونظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٢ وتاريخ ١٤١٢/٥/١٣هـ.

الجديدة، ولا يمكن الحديث هنا عن إجراء تصفية [١]، ولم يشر نظام الشركات المهنية السعودي إلى هذه الحالة، وما هو الحكم القانوني لها. ومن الحالات العامة لانقضاء الشركة صدور حكم من قبل الجهات المختصة بإلغاء ترخيص الشركة من مزاولة نشاطها، وفقًا لأحكام القانون بشكل كلي، وهنا الشركة لا يمكن أن تستمر بتقديم خدماتها.

من الأسباب الخاصة لانقضاء الشركات المهنية أسباب تعود أساسًا إلى إرادة الشركاء في الشركة المهنية؛ فقد نظمها نظام الشركات المهنية السعودي، وأهمها أن سمح النظام للشركاء بأن يتفقوا جميعًا على حل الشركة، قبل انتهاء أجلها المحدد في عقد الشركة، وإذا تعذر الإجماع فإنه يؤخذ بأغلبية الأصوات المجتمعة في الاجتماع وعليهم تعيين مصفي [٢]، ويكون للبقية الرافضة لحل الشركة من الشركاء حق الاعتراض لدى الجهات المختصة.

عندما يصدر قرار من الجهة المختصة بسحب الترخيص المهني من كل الشركاء فهنا الشركة لا مجال للاستمرار وتحال الشركة للتصفية، لكن في حالة فقدان أحد الشركاء ترخيصه المهني، بغض النظر عن السبب، وإذا قرر أحد الشركاء الانسحاب فإن الشركة لا تنقضي، ويترتب على الشركة إدخال شريك بديل خلال ستة أشهر، وإلا أُعتبرت الشركة منقضية بحكم القانون، أيضًا إذا تم إعلان إفلاس الشركة فإنها تنقضي بمجرد صدور حكم المحكمة النهائي، سواءً كان بطلب من الدائنين، أو من له مصلحة، أو من قِبل المحكمة، إذا رأت ذلك، ولها سلطة تقديرية في الحكم بالإفلاس أو عدمه.

ولكن لا تُطبق حالة الإفلاس على الشركة المهنية؛ لأن الإفلاس نظام خاص بالتجار وأصحاب الشركة المهنية لا يعتبرون من التجار، ومن ثم من غير المقبول أن يُطبق عليهم نظام الإفلاس.

(١) نظام الشركات المهنية السعودي المصري، المادة رقم (١٣٧)

(٢) نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م، رقم المادة (٩٤).

الخاتمة

نظام الشركات المهنية في المملكة العربية السعودية من الأنظمة القديمة، التي لم تُحدث أو تُعدل، ويطمح أصحاب المهن الى إيجاد نظام حديث يواكب العصر، ويُسمح لأصحاب المهن بأن يؤسسوا شركاتهم وفق الأنواع المختلفة، كلٌ حسب توجهات وطبيعة نشاطاتهم.

ويؤخذ على نظام الشركات المهنية أنه وضع الشركة المهنية ضمن قالب واحد، لا يمكن أن يُعدل إلى نوع آخر من أنواع الشركات التجارية؛ فالشركة المهنية تدخل فقط ضمن أحكام دائرة الشركات التضامنية. وهناك الكثير من النقص التشريعي لنظام الشركة المهنية، ولا يوجد ما يقابله من أحكام في نظام الشركات السعودي. وهناك تجارب ناجحة كثيرة من دول الجوار فيما يخص أحكام الشركات المهنية؛ فعلى سبيل المثال دولة الكويت والمملكة الأردنية الهاشمية، ومن ثمَّ يمكن الاستفادة من تلك التجارب في بناء نظام شركات مهني جديد وحديث يواكب التطورات الاقتصادية، ويلبي رغبات الشركاء المهنيين. ونوصي المنظم السعودي بالسماح للشركات المهنية أن تتخذ إحدى اشكال الشركات التجارية مثل شركة التوصية البسيطة أو شركة مساهمة مقفلة أو الشركة ذات المسؤولية المحدودة. ويكون هناك نظام خاص بكل شركة مهنية وبشيء من التفصيل وفي حالة لم يرد نص فيمكن الرجوع الي نظام الشركات وكلا حسب شكل الشركة، كذلك ينص على عدم اكتساب الشريك في كلاً من شركة التضامن والتوصية البسيطة صفة التاجر بخلاف الحال في الشريك في شركة المساهمة المقفلة والشركة ذات المسؤولية المحدودة. أيضا مع إمكانية تحويل الشركات المهنية الي إحدى الاشكال المنصوص عليها وفق إجراءات واضحة ومحددة.

المراجع

١. أسرى الدين، هاني صلاح، الشركات التجارية الخاصة في القانون المصري، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢.
٢. القليوبي، سميحة، الشركات التجارية، دار النهضة، ١٩٩٣.
٣. الجبر، محمد حسن، القانون التجاري السعودي، مكتبة الشقري للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.
٤. إلياس، ناصيف، الكامل في قانون التجارة (الشركات التجارية)، المؤسسة الحديثة للكتاب. ٢٠٠٨.
٥. بهنساوي، صفوت، الشركات التجارية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٧.
٦. حسين، محمد عبد الظاهر، صور ممارسة المهن الحرة وأثرها على مسؤولية المهني، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، ١٩٩٧م.
٧. عبد الفضل، محمد أحمد، الشركات، دار النهضة، ١٩٩٨
٨. عبود، موسى أحمد عبود، القانون التجاري الأردني، الأعمال التجارية، التاجر، المحل التجاري، دار عمار للنشر، عمان، العقود التجارية، ١٩٩٢
٩. عزيز العكيلي، شرح القانون التجاري، الجزء الرابع في الشركات التجارية وفقا لقانون الشركات الجديد رقم (٢٢)، لسنة (١٩٩٧)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م.
١٠. فهيم، مراد منير، القانون التجاري، منشاة المعارف، ٢٠٠٠.
١١. قايد، محمد بهجت، حصة العمل في الشركة "دراسة مقارنة "، دار النهضة العربية، ١٩٩٨.